

الفصل الثالث الدفع في اقتران القتل العمد بجناية

الدفع بعدم اقتران القتل العمد بجناية

• لما كانت عقوبة جناية القتل العمد المقترن بجناية وفق الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هي الاعدام، في حين أن العقوبة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان القتل العمد مرتبطا بالتأهب لفعل جنحة عملا بالشق الثاني من الفقرة المذكورة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من مدوناته - قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين، الاقتران بجناية والارتباط بجنحة، وجعلهما معا عماده، في إنزال عقوبة الاعدام بالمتهم، فانه وقد شابه القصور في التسبب في صدد توافر جناية الاغتصاب بأركانها القانونية - على السياق بادى الذكر - لا يمكن الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة في خصوص العقوبة لو أنها تفتنت إلى صحيح حكم القانون وانتهت إلى عدم قيام تلك الجناية.

الطعن رقم ٤١١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١/٦ س ٣٩ ص ٧٩

• من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وغيرها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجناياتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز اثاره الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١ س ٣٩ ص ٩٧٥

• لما كان الحكم قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق اصرار فان ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١١ س ٣٩ ص ١٢٨٩

• من المقرر انه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات

ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجناياتان قد ارتكبتا فى وقت واحد وفى فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع مادام يقيمه على ما يسوغه.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٧٢

• أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند إنتفاء موجبات الرأفة إنزال العقوبة الوحيدة و هى عقوبة الإعدام لكل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك و التردد فى حين قضت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة على أنه " ... و أما إذا كان القصد منها - أى من جناية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار و التردد - التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ". و لما كان الحكم المطعون فيه - و على ما يبين من مدوناته - قد جمع فى قضائه بين الطرفين المشددين سبق الإصرار و الإرتباط - و جعلهما معاً عماده فى إنزال عقوبة الإعدام بالطاعن، فإنه و قد شاب إستدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن - و الحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهى إليه المحكمة لو أنها تفتنت إلى ذلك، و لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان يتركه تخلف الطرف المشار إليه فى وجدان المحكمة لو أنها إقتصرت على أعمال الظرف المشدد الآخر - و هو الإرتباط - الذى يبرر عند توافره توقيع عقوبة تخييرية أخرى مع الإعدام. مما يتعين معه نقض الحكم.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٩٣

• يكفى لتغليظ العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات، أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها مع قيام المصاحبة الزمنية بينهما، و لا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير صورة اجرامية واحدة إذ العبرة هى بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذى يعتبر به كل منها مكوناً لجريمة مستقلة.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٣١

• يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع فمتى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز اثاره الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى، كما أوردها الحكم المطعون فيه، أن الطاعن شرع فى قتل... بأن أطلق... عليها عيارين ناريتين قاصدا قتلها وما أن أسرع لنجدتها والدتها وشقيقتها... حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا قتلها فقضيتا ثم أردف ذلك بقتل... كل ذلك تم فى مسرح واحد، وقد ارتكب كل جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها، ولما كانت جنائيات القتل قد تتابعت وكانت جناية الشروع فى القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعا رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦ س ١٣ ص ٥٧٠

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ ص ٩٩٠

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ س ٣١ ص ١٠٦٥

• قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الارتباط السببي المشار إليه فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقراتها الثالثة هو فصل فى مسألة موضوعية يستقل به قاضي الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع ولا معقب عليه فيه من محكمة النقض فإذا كان الحكم بحسب ما استظهرته المحكمة لم ير قيام ارتباط بين جناية الشروع فى القتل وبين جناية السرقة باكراه، فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ص ٤٢٤

• متى اقتنعت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكا فى قتل اقترنت به جناية أخرى وطبقت المادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ١٩٩ ع، وأوقعت بالمتهمين جميعا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء لمجهول من بينهم فى جناية القتل المقترن بالجناية الأخرى، فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين، إذ لا دخل لأيهما فى العقوبة الواجب تطبيقها فى هذه الحالة.

الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٣٤ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٥ بند ١١٨٠

• ولو أن ظاهر عبارة الشطر الأخير من المادة ١٩٨ ع قد يفيد أن النص يشير إلى حالة حصول الجريمتين من شخصين مختلفين إلا أنه لا نزاع فى أن النص يتناول أيضا حالة ما إذا وقعت الجناية أو الجنحة من شخص واحد.

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٥ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٣٥ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٦ بند ١١٩

• إذا كان المستفاد من الثابت بالحكم أن فعل القتل الذى كان المتهم مصرا عليه هو الذى مكنه من السرقة من المجني عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبر المتهم مرتكبا لجنايتي القتل العمد مع سبق الاصرار والسرقة باكراه.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٨ ق جلسة ٢٤/١٠/١٩٣٨ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٦ بند ١٢٠

• إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جناية الشرع فى قتل المجني عليه باطلاق أعيرة نارية اصابته، وأنهم فى الوقت نفسه ارتكبوا جناية سرقة أمتعة ليلا فليس للمتهمين أن يعيبوا الحكم بزعم أن ما وقع منهم لا يكون الاجريمة واحدة هى جناية السرقة بالاكراه المتوافر بالاصابات النارية التى أحدثوها بالمجني عليه، لأن المحكمة وقد استبعدت ظرف الاكراه ولم تحاسبها عليه فى جريمة السرقة على أساس أن الفعل المكون له يكون فى الوقت ذاته فعل الشرع فى القتل الذى أدانتهم فيه لا تكون قد أخطأت فى اعتبار الجنايتين اللتين أثبتتهما على المتهمين مستقلتين لأنهما كذلك فى الواقع.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٣٨ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٦ بند ١٢١

٠ ان توافر أكثر من ظرف مشدد واحد فى جناية القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثانية عقوبات قديم وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المنصوص عليه فيها فإذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق الاصرار والترصد تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق اصرار ولا ترصد فمن الخطأ فى تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس أنهما قارفا جريمتين مستقلتين فاستحقا عقوبة عن كل منهما.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٨ ق جلسة ١/٩/١٩٣٩ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٧ بند ١٢٣

٠ ان القانون حين نص فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على تغليظ عقوبة جناية القتل إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى. الخ قد قدر أن الجانى ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة إليه فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغلظة ينطوى فيها عقابه عن الجريمتين ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فان التغليظ لا يكون له من مبرر واذن فإذا قتل الابن أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة أيضا على السرقة فى حين أن القانون لا يعاقب عليها.

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٢/٥/١٩٤٥ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٧ بند ١٢٤

٠ ان رفع الدعوى بجناية الشروع فى القتل العمد المقترن بجناية الشروع فى السرقة يتضمن حتما رفعها بجناية الشروع فى السرقة فإذا لم تثبت جناية الشروع فى القتل، كان للمحكمة أن تدين فى حكمها المتهم بجناية الشروع فى السرقة.

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٥٧ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٧ بند ١٢٥

٠ ان كل ما يشترطه القانون لتطبيق الشرط الأول من الفقرة الثانية للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات هو أن يكون بين جريمة القتل والجناية الأخرى رابطة الزمنية بأن تكون احدهما قد تقدمت الأخرى أو اقترنت بها أو تلتها ولا يلزم أن يكون بينهما رابطة أخرى كاتحاد الغرض أو

السبب.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٨ ق جلسة ١٨/٤/١٩٣٨ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٨ بند ١٣٠

٠ ان الفقرة الثانية من المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات إذ نصت على تغليظ العقاب فى جناية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى فانها لا تتطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية وأن تكون الجريمة الأخرى التى قارفها المتهم مع القتل جناية، واذن فلا يشترط أن يكون بين الجنائيتين رابطة أخرى كاتحاد القصد أو الغرض، كما لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل، إذ النص انما ذكر جناية أخرى لا جناية من نوع آخر فيصح أن تكون الجناية المقترنة بالفعل جناية قتل أيضا ولكن لكي يصدق على هذه الجناية وصف أنها جناية أخرى يشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلا عن فعل القتل، بحيث انه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه فى القانون بوصفين مختلفين أو كان هناك فعلا أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون فى القانون الاجرمة واحدة، فلا ينطبق ذلك النص أما إذا تعددت الأفعال وكان كل منها يكون جريمة، فانه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت احدي الجرائم قتلا والأخرى جناية كائنا ما كان نوعها وذلك بغض النظر عما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد فى الغرض وبناء على ذلك فان اطلاق المتهم عيارا ناريا بقصد القتل أصاب به شخصا ثم اطلاقه عيارا ثانيا أصاب به شخصا آخر ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة، لأنه مكون من فعلين مستقلين متميزين أحدهما عن الآخر، وكل منها يكون جناية.

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ١٢ ق جلسة ٢/١١/١٩٤٢ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٨ بند ١٣١

٠ ان القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جناية القتل العمد والجناية الأخرى التى اقترنت بها قدر معين من الزمن ما دامت الجنائيتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزها بعضهما عن بعض بالقدر الذى تكون به كل منهما جريمة.

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٥٥ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٨٦ بند ١٣٢

٠ ان الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يتناول بنصه على

تغليظ العقاب فى جناية القتل العمد متى تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى جميع الأحوال التى يرتكب فيها الجانى علاوة على فعل القتل أى فعل مستقل متميز عنه مكون فى ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة الزمنية ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة، بل ولو كانت لم ترتكب الا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائى واحد أو تحت تأثير ثورة اجرامية واحدة، إذ العبرة هى بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يعتبر به عقب ارتكابه فعل القتل على شخص شرع فى قتل شخص آخر وأوقع به القصاص طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع فانه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٠/٣٠/١٩٢٩ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٨ بند ١٣٦
٠ ان كل ما تشترطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن تكون الجناية الأخرى مستقلة عن جناية القتل ولا يكونهما فعل واحد واذن فلا يجب أن يكون قد مضى بين وقوع كل من الجنائيتين فترة محدودة من الزمن على، على أن هذه الفقرة صريحة فى تغليظ العقاب عندما تكون الجناية الثانية مقترنة بالأولى، وهذا يدل على أنه يصح ألا يكون بين الجنائيتين زمن مذكور.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ١٢ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٤٢ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٨ بند ١٣٧
٠ ان الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنصه على تغليظ العقاب فى جناية القتل العمد إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى يتناول جميع الأحوال التى يرتكب فيها الجانى، علاوة على الفعل المكون لجناية القتل، أى فعل آخر مستقل عنه متميز منه ومكون بذاته لجناية من أى نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع فى ذات الوقت الذى وقع فيه الآخر وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته، إذ العبرة فى ذلك ليست الا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذى يكون به كل منها جناية مستقلة، وبقوعها فى وقت واحد أو فى فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها لتقارب الأوقات التى وقعت فيها مرتبط بعضها ببعض من جهة الطرف الزمنى فإذا كان الثابت بالحكم أن جناية الشروع فى السرقة وقعت أولا ثم أعقبها على الفور جناية الشروع فى القتل، فان

معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣٣٤ فقرة ثانية تكون صحيحة إذ لا يهمل في هذا الخصوص ما دام لم يمض بين الفعلين زمن مذكور أن يكون فعل القتل لم يقع الا بعد فعل الجناية الأخرى أو أن يكون الثاني لم يقع الا بعد أن تم الفعل الأول.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٩ بند ١٣٩

• إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على سطح منزل حاملا بندقية صوبها نحو الجمع الحاشد في الحارة بالجهة التي كان واقفا فيها المجنى عليه وأطلق منها عيارين ناريتين متعاقبين أصاب أحدهما المجنى عليه فأحدث به الاصابات التي تسببت عنها وفاته وأصاب الآخر أشخاصا آخرين فأحدث بهم الاصابات المبينة بالكشف الطبي، فان هذا المتهم يكون قد ارتكب فعليين مستقلين كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين احدهما بالأخرى لوحدة القصد مما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع ولكن هذا لا ينفى وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على هاتين الجريمتين على أساس أن جناية القتل اقترنت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه، لأن حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الاستثناء ومخالفا للقواعد العامة فتجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى.

الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/١٠/٢٨ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٩ بند ١٣٩

• إذا كان المتهم قد انتوى قتل المجنى عليهما فأطلق عيارا ناريا على كل منهما أوداه قتيلا فانه يكون مرتكبا لجنايتين على أساس ارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يكفى لتكوين جريمة القتل وتطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ع.

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١٠/١٧ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٩ بند ١٤٠

• انه لما كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتته جناية أخرى أن تكون الجنائيتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن، وكان تقدير ذلك من شأن قاضى الموضوع، فان الحكم متى تضمن توافر رابطة الزمنية هذه فلا تجوز اثاره الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٢ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٦٩ بند ١٤١

• ما دام الحكم قد عاقب المتهم على الاشتراك فى الشروع فى القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محكمة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التى وقعت فيها، لا على أساس الاتفاق على القتل المباشرة، فلا يقبل النعى عليه أنه لم يقيم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل.

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٤/٦ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٧٠ بند ١٤٣

• إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالقتل المقترن بالسرقة وطبق عليه المادة ٢/٢٣٤ ع قد حدد الأشياء التى أسند إلى المتهم سرقتها بأنها نقود المصروف الشهرى ومصوغات، وكان قد أخذ فى بيان هذه المصوغات بكشف مقدم من ابن المجنى عليها الذى قرر أنه هو نفسه لا يعرف شيئاً عنها وأحاله فى بيانها إلى شقيقاته اللاتى لم يسمع لهن قول لا فى التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب اغفال سماعهن، وكان ما أورده من أقوال لباقى الشهود فى صدد الاستدلال على حصول السرقة ليس الا خاصا بما قيل عن سرقة النقود والقليل التافه من المصوغات، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المصوغات لم تكن توجد فى الخزانة الحديدية ولا فى غيرها من أماكن الحفظ التى أثبت وجودها فى غرفة المجنى عليها وذكر أنها كانت تحمل مفتاحها، وكانت شهادة ابن المجنى عليها التى اعتمد عليها فى السرقة منقولة عن الغير، ومع استمسك الدفاع بسماع من نقلت عنه هذه الشهادة فان المحكمة لم تسمعه وكان سماعه ممكنا إذا كان ذلك، وكان الحكم قد قطع بأن المتهم لم يترك دار المجنى عليها من وقت وقوع الجريمة لحين القبض عليه وأن شخصا آخر غيره لم يدخلها، كما أثبت أن جميع معالم القتل قد كشف أمرها بإرشاد الخادم لآخر المرافق له والذي كان شاهد الرؤية الوحيد عليه، وأن هذا الخادم لم يذكر شيئاً عن السرقة، وأن شيئاً من المسروقات لم يضبط، ومع ذلك لم يبين كيف كان من الميسور للمتهم أن يخفى ما سرقه، وكان رده على دفاع المتهم فى هذا الخصوص مبني على فروض وتقريرات لا تصلح سندا فى مقام الادانة، فهذا الحكم يكون فيما قرره عن السرقة، وبما أغفله من الرد على دفاع للمتهم له صلته بالواقعة المطروحة على المحكمة قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٩ ق جلسة ١/٢/١٩٥٠ مجموعة الربع قرن ج ٢ ص ٩٧٠ بند ١٤٤

• لما كان الطاعنون لا ينازعون فيما أثبتته الحكم من توافر ظرف سبق الاصرار فى جريمتى القتل اللتين دينوا بها، وكانت العقوبة التى أوقعها عليهم بعد تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات وهى الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة للطاعن الأول والأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث تدخل فى الحدود المقررة لأي من جريمتى القتل العمد مع سبق الاصرار مجردة من ظرف الاقتران، فانه لا يكون لهم مصلحة فيما أثاروه من تخلف هذا الظرف.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣/١٧/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٠٠

• يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ولما كان شرط استئزال العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ المذكورة هو أن يكون وقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع فى حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقييم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة وكان ما أورده الحكم يتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هو معرفان به فى القانون فإنه يكون قد أصاب فى تطبيق الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هذا إلى أن توافر أى من هذين الطرفين كاف لتوقيع عقوبة الإعدام.

الطعن رقم ٢٢٥٨٧ لسنة ٦٨ ق جلسة ١/٤/٢٠٠٠

• إن مفهوم نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تشديد عقوبة القتل العمد إذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى أن تكون الجنائيتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن وكان تقدي ذلك من شأن محكمة الموضوع وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم بمدوناته وعلى ما يبين من المفردات المضمومة تنبئ بذاتها عن توافر

الرابطة الزمنية بين جناية القتل العمد وجنايتي الخطف بالتحيل وهتك العرض بالقوة ومن ثم يكون الحكم قد التزم صحيح القانون فيما خلص إليه في هذا الشأن.

الطعن رقم ٣٥٣٢٤ لسنة ٦٩ ق، جلسة ٢٠٠١/٣/١٣